نظريات التنمية
من مقاومة التخلف إلى انفجار عدم المساواة

الدكتورة أنيسة الشين

نشر في كتاب
إشكالية التنمية ووسائل النهوض.. رؤية في الإصلاح
نخبة من الكتاب والباحثين
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
إشراف مركز البحوث والدراسات سابقا
(إدارة البحوث والدراسات حاليا)

الطبعة الأولى
رجب 1429هـ - تموز (يوليو) 2008م

أعيد نشره إلكترونيا في رمضان 1439هـ/ 2018م

نظريات التنمية

من مقاومة التخلّف إلى انفجار عدم المساواة

الدكتورة أنيسة الشين (*)

تعالج نظريات التنمية تغيّرات في حياة الأفراد، في بنَى الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدّخل، في عمل النُظم السياسية والاجتماعية، وفي توزيع السلطة بين المواطنين، وكيف تمارس كلّ هذه المسائل تأثيراً على مستقبلهم. إنّ هذا الكم الكبير من التغيرات، يعتبر من صميم جوهر عملية خطط التنمية.

تعريف التنمية:

تعتبر لفظة «تنمية» لفظة حديثة، وتعني الحركة أو الفعل الذي يؤدي إلى النمو. والنمو رديف الزيادة والكثرة والزكاة والتطور. أمّا القاموس العربي فقد تعامل مع جذر الكلمة ومشتقاتها، على النّحو التالي: «نمَا الشيءُ ينمُو نُمُوًّا زاد وكثر. وقال في التعريفات: النُمُوُّ ازدياد حجم الجسم بما ينضمُّ إليهِ ويداخلهُ في جميع الأقطار»[1]. ثم تطوّر مفهوم التنمية ليصبح مفهوماً شمولياً، من حيث ارتباطه بجميع مناحي الحياة. فالتنمية المعاصرة والحقيقية هي التنمية الشاملة أو الشمولية، التي من سياقاتها:

– أنّه لا يمكن حصر التنمية في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي، إذ لابد من تبني مفهوم موسع للتنمية يستوعب أبعاداً اجتماعية وسياسية وتكنولوجية وبيئية إلى جانب

(*) الأمين العام للمركز المتوسطي للدراسات التاريخية بباريس، رئيس وحدة التنمية بشمال إفريقيا.. (فرنسا).
(1) ابن منظور، لسان العرب.

البعد الاقتصادي. فالتنمية هي عملية تحرر إنساني، تشمل تحرير الفرد من الفقر والقهر والاستغلال وتقييد الحرية. كما تشمل تحرير المجتمع من ذل الاعتماد على الخارج وتخليصه من قيود التبعية، بكل ما تحمله من استغلال وتقييد للإرادة الوطنية وهشاشة أمام الصدمات الخارجية.

– يستخدم مصطلح «التنمية» الحديث ليشير إلى عمليات التغيير الإيجابي في المجتمع، ويستند إلى خطط وبرامج علمية معدة ومدروسة للوصول إلى الأهداف المرجوة. وطبيعة عملية التنمية تتضمن جانبين: **جانب اقتصادي**: وذلك بمعنى أن برامج التنمية يجب أن تهدف إلى تحسين الظروف المادية والاقتصادية من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد، أي أن هذا الجانب يعنى أول ما يعنى ببرامج التنمية الاقتصادية؛ **وجانب اجتماعي**: يهتم بتحسين الأحوال الاجتماعية، وتنمية القدرات البشرية. وهو في ذلك يؤمن بأن تحسين المستوى الاجتماعي، من النواحي الصحية والتعليمية والسياسية، سوف يرفع من وعي الجماهير إلى المستوى الذي يجعلهم قادرين على المساهمة في عملية تنمية المجتمع «الشاملة»[1].

– تعتبر التنمية اليوم نتاج عوامل وعناصر متعددة. فهي عبارة عن سلسلة من عمليات التعبئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع مؤهلات الدولة أو الجهة أو الجماعة المحلية بغية تحقيق عدد من الأهداف تتعلق بتحسين ظروف عيش السكان[2].

وإذا كان مفهوم التنمية «الشاملة» قد استطاع تجاوز القصور الموضوعي لمفهوم التنمية في صياغته التقليدية، فإنه لم يستطع تجاوز القصور الجغرافي والاستراتيجي

(1) بحث عن الحق في التنمية، إصدار المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ص 23 وما بعدها.

(2) Favreau, Louis: L'économie sociale, éd Seuil, 1995, P 45.

للمفهوم. إذ ظل هذا المفهوم يحمل دلالات تبعية نموذج التنمية في العالم الثالث للنموذج الصناعي الغربي، ويحمل أيضًا أحكامًا قيمية تقضي بدونية وتواضع الثقافات والحضارات الأخرى أمام الحضارة المهيمنة في رؤاها للاقتصاد والإدارة. بل ظل هذا المفهوم يوجّه طاقات وقدرات مجتمعات معينة لاستنساخ تجارب مجتمعات أخرى، فيتم استنزاف مواردها وعقولها لخدمة دول ومجتمعات مركزية في ظل علاقة تبعية، منهزمة وطنياً. لذا ظل مفهوم التنمية، وإن أضيف إليه وصف «الشاملة»، يتسم بالشمول ويرسخ تقسيم العالم إلى مركز وهامش، إلى متقدم ومتخلف، إلى تابع ومتبوع، إلى منتج للتكنولوجيا والأفكار والنظم ومستهلك لها.

وبذلك برزت الحاجة إلى معالجة هذا القصور وإعادة الاعتبار إلى عملية التنمية كعملية شاملة، وفي الوقت نفسه تتحرك بصورة تتسق مع إطارها الجغرافي، ومحيطها الاجتماعي، والثقافي الحضاري، وهادفة استراتيجيًّا إلى خدمة المجتمع والإنسان الذي يعمل لها ويسعى لتحقيقها، ومدركة لمجمل أبعاد المعادلة الدولية القائمة.

وهنا ظهر مفهوم التنمية «المستقلة» ليحاول فك الارتباط مع الخارج ويدفع عملية التنمية للتركيز على الداخل بكل صوره وأبعاده، وليعيد التذكير بتصادم المصالح أو تعارضها أو اختلافها بين المركز والهامش أو بين المتقدم والمتخلف، وليؤكد الأبعاد الذاتية للتنمية، وليتجاوز إشكالية القصور الجغرافي لمفهوم التنمية السابق، سواء في صورته الأولى أو بعد أن أضيفت إليه «الشاملة»، فيقيم التوازن بين شبكات متعارضة من المصالح يمكن محورتها حول «الذات» بكل أبعادها ودلالاتها ومعانيها، و«الآخر» بكل أشكاله ومصالحه.

ومهما يكن فإنّ الهدف الأساس للتنمية هو تحسين حياة البشر، والازدياد من ذلك، كل على حسب قدراته وعزيمته. ومن ثَم فإنّ التنمية في حقيقتها عملية حضارية، لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع، بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي أيضاً بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها وحسن تسخيرها[1]، بحيث تعود بالنفع للمجتمعات الإنسانيّة، دون المساس بسعادتها وأمنها.

ونظراً لأهمية التنمية فإنها تشغل حيّزاً كبيراً من كتابات المهتمين بأمر التطوير والرقي، والازدهار، والنهضة في المجتمعات الإنسانيّة. وليس الاهتمام بها لدى شعوب العالم الثالث أو ما يعبّر عنها بالشعوب النامية، بل إنّ الشعوب التي حققت تطوراً وازدهاراً وشهدت نهضة كبيرة في عصرنا، وطفرة نوعية، والمتمثل في العالم الغربي، لا ينفكون عن الاهتمام بأمر التنمية، وذلك باهتمامهم بكيفية الزيادة في حجم التنمية، كماً وكيفاً، والمحافظة عليها أيضاً ولو بحجبها عن الآخرين.

- ماذا تعني التنمية؟

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة ما يُسمى «عملية التنمية». ويشير المفهوم إلى التحول بعد الاستقلال في الستينيات من القرن العشرين في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط

(1) من تقديم (كتاب الأمة) رقم (17).

والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني «آدم سميث» في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء. فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا «التقدم المادي» أو «التقدم الاقتصادي». وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث أو التصنيع[1].

كما أصبح هذا المصطلح حمّالاً لمعاني كثيرة، متناقضة أحياناً، «وإنْ كان يقتصر في غالب الأحيان على الجانب الاقتصادي، ويرتبط إلى حدّ بعيد بالعمل على زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك، لدرجة أصبحت معها حضارات الأمم تقاس بمستوى دخل الفرد، ومدى استهلاكه السنوي للمواد الغذائية والسكنية بعيداً عن تنمية خصائصه ومزاياه وإسهاماته الإنسانيّة، وإعداده لأداء الدور المنوط به في الحياة، وتحقيق الأهداف التي خلق من أجلها»[2].

لذلك ترتبط الدراسات المتعلّقة بالتنمية، في أوّل مقاربة نظرية، بتفهّم تفاوت الظروف المادية للأفراد على هذا الكوكب. فكيف يستطيع مجتمع الخروج من حالة الفقر، ويحدث تحوّلاً اجتماعياً عميقاً من أجل أن يضمن لأفراده شروط وجود كريمة، عن طريق فرص عمل متساوية لأكبر عدد ممكن منهم، وتوزيع عادل للدّخل الوطني

(1) نصر محمد عارف، مفهوم التنمية، المصدر: http://www.islamonline.net.

(2) إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام، مفاهيم، مناهج وتطبيقات (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1996م) ص 13.

المتنامي، وتربية راقية، وصحة طيّبة؟ فمستوى الظروف المادية لوجود شعب ما، يحدّده الوضوح وفاعلية خطط التنمية. وفي الآن نفسه، فإنّ تحسين هذه الظروف المادية، يعتبر عاملاً وسيطاً في مسيرة التنمية، مهما كانت دلالة المعنى الذي نعطيه لهذا المصطلح. وتعالج نظريات التنمية تغيّرات في حياة الأفراد، في بنَى الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدّخل، في عمل النُّظم السياسية والاجتماعية، وفي توزيع السلطة بين المواطنين، وكيف تمارس كلّ هذه المسائل تأثيراً على مستقبلهم. إنّ هذا الكم العريض من الأسئلة، وبصفة طبيعية، يعتبر من صميم جوهر التنمية.

إن تفهم طبيعة وضعية الفقر، هو إحدى التجلّيات الأكثر صعوبة لمشاكل التنمية. فقر مدقع يميّز اليوم إفريقيا وجنوب آسيا، بصفة خاصّة، إذ أنّ نسبة معتبرة من شعوب هذه المناطق من العالم تعيش تحت خط الفقر، وتعرف ظروفاً حياتية متدنّية جداً، طابعها الخصاصة والحرمان. ولئن كان المؤشّر المعتاد استعماله لقياس هذه الخصاصة هو الدّخل الفردي، فإنّ عوامل أخرى غير مالية، تعتبر فعّالة بلا شك في هذا التقدير. فالدّخل اليومي للفرد يعادل 1 دولار، وذلك لقرابة نصف شعوب القارة الإفريقية. فالسنغال مثلاً تعدّ 30 % من الفقراء، بحسب البنك الدّولي[1]، الذي يشير إلى أنّه في حالة فساد موسم الحصاد، فإنّ هذه النّسبة تتضاعف لتصل إلى 60 % من الشعب، علماً بأنّ السنغال ما هو إلاّ مثال من عدّة حالات أخرى. وبحوالي 600 دولار من الدّخل للساكن الواحد منه، يمكن أن يتحسّن وضعه أكثر من دول إفريقية أخرى أشدّ خصاصة مثل أثيوبيا وموزنبيق أو سيراليون، التي يبلغ دخل الفرد فيها ما بين 100 و 200 دولار.

(1) يقدّر البنك الدّولي حالات الفقر بالاعتماد على عدد الحُرَيْرات المستهلكة من طرف ساكن واحد.

ما هو موقع مفهوم التنمية؟ وهل يرتبط برؤية عالم ذي نزعة كونية أو على عكس مقاربة خصوصية مرتبطة بفلسفة اقتصادية وسياسية غربية؟. هل يجب أن تعتبر التنمية مثل التمدّد الكوني لنظام اقتصاد السوق، أو بالعكس، لا يجب أن تعتبر ضرورة أخلاقية، موازية لمكافحة الفقر والخصاصة على المستوى العالمي؟

إنّ هذه المفاهيم تتعايش وتتقارب في فكر التنمية، ولو بأساليب متناقضة أحياناً. وهذا يتفق وطبيعة التصوّرات المنبثقة عن علم الاجتماع؛ أي تصادم المبادئ، والمصالح المتناقضة ورؤى العالم المختلفة، باستثناء الجوانب الوظيفية للتنمية، التي ولئن كانت متناقضة، فيمكنها السماح على المدى الطويل، بضبط قوانين وأعراف «التنمية الربحية». إنّ هذه الوضعية أسهمت في ولادة تيّار فكري يطعن أصلاً في مفهوم التنمية[1]، الذي يعتبر فكرة غربية[2]، بنفس مستوى مفهوم الفقر.

يتجاهل مفهوم التنمية الميزة الثقافية للتغيّر الاجتماعي، وبخاصّة السعي الحثيث لتغريب العالم، فهي إرادة من الغرب لفرض نمطه الثقافي. فهو آلة معادية للثقافة «Machine anticulturelle»[3]، فهو لا يستطيع إشباع وعود الرخاء، ولا يقترح ثقافة التقنية والتصنيع التي ترضي العالم. فالتنمية من هذه الزاوية، تعتبر نموذجاً غربياً، يرتكز على تجربة تاريخية خاصّة، غير قابل للتجديد. كما يريد فرض مجموعة قيم خاصّة به، ونوع من العلاقة بين الإنسان والطبيعة، وعقلانية اقتصادية محضة، ومفاهيم صارمة للزّمن.

---

(1) Latouche (S.) : L'Occidentalisation du monde. Paris, La Découverte, 1989

(2) RIST (G.): Le Développement, histoire d'une croyance occidentale. Presses de Sciences Po. Paris, 1996

(3) Latouche (S.), op. cit

لو عدنا إلى تعريفات الكلمة نفسها، فإنّ مصطلح «تنمية»، يمكن أن يطبّق على معادلة مجرّدة، أو غشاء رقيق، أو جنين، وكذلك على ذكاء الطّفل. فلو أمكن في كلّ واحدة من هذه التخصّصات التوافق على معنى محدّد، وكذا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فإنّ كلمة تنمية لن تحظى بتعريف موحّد يقبله الجميع. فمحتوى التعريف محلّ نقاش، ونادراً ما يعرّفه مستعملوه بما يتّفق والتّعريفات السابقة.

يسوق «ريست. ج Rist. G» نماذج كثيرة من التعريفات من دون معنى محدّد: «التنمية، بحسب تقرير لجنة الجنوب، بقيادة الرئيس «نيريري Nyerere»[1]، مسيرة تسمح للكائنات البشرية بتنمية شخصيتها، أن تثق بنفسها، وتصنع حياة كريمة ومتفتّحة. فهي مسيرة تحرّر الشعوب من خوف الخصاصة والاستغلال، وتقلّص الاضطهاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وبالتنمية اكتسب الاستقلال السياسي معناه الصحيح. فهي تعتبر مسيرة تصاعدية، حركة تجد مصدرها الأوّل في المجتمع، الذي بدوره في حالة تطوّر».

فالتنمية عملية ذاتية مستقلة في جوهر ماهيتها، وأصل وجودها، وإذا لم تكن مستقلة لا يصح لغة أن تسمى تنمية، بل قد نجد مفهومًا آخر نطلقه عليها.

إن جوهر الإشكالية يكمن في البنية المعرفية لمفهوم التنمية الذي يتم الحديث عنه، أو ما يمكن أن نطلق عليه «إبستمولوجيا التنمية»، هو تلك المنظومة من المسلمات والمفاهيم والغايات والأهداف المؤطرة برؤية معينة للإنسان والكون والحياة.

يؤكّد برنامج الأمم المتّحدة للتنمية (PNUD)، في تقاريره العالمية حول التنمية

(1) Rapport de la commission Sud, dans Défis au Sud, Paris, Economica, 1990

البشرية: «المبدأ الموضوعي للتنمية البشرية هو توسعة سلّم الخيارات المقدّمة للشّعب، التي تسمح بجعل التنمية أكثر ديمقراطية وأكثر شراكة. وهذه الخيارات يجب أن تتضمّن إمكانيات الإفضاء إلى دخل فردي وعمل، وإلى التربية والعلاج، ومحيط نظيف لا يشكّل خطراً. وبالمثل يجب أن يحصل الفرد على إمكانيات المشاركة الفاعلة في قرارات المجتمع، وينعم بالحريات الإنسانية والاقتصادية والسياسية». هذا إلى جانب تعريف تقليدي لأمين عام للأمم المتّحدة «ي. ثان U. Thant»: «فهي النمو زائد التغيير. التغيير النسقي الاجتماعي والثقافي، وأفضله الكيفي لا الكمي».

يلاحظ «إيميل دوركايم Durkheim. E» (1895م): «أن تكون دقيقاً، فإن تعريفاً حقيقياً يجب في آنٍ أن يستبعد الفرضيات الخاطئة التي تستحكم في الفكر، وأن يرتكز على خصائص خارجية مشتركة لمجموع الظواهر المتعلّقة بالتعريف». إنّ هذه القاعدة لا تلاحظ أبداً في علم الاجتماع، وتحديداً لأنها تعالج أشياء ما نفتأ نتحدّث عنها بلا توقّف. ولأنّنا تعوّدنا استعمال هذه الكلمات، التي تتكرّر خلال محادثاتنا، فيخيّل إلينا انعدام الفائدة من تحديد معناها في هذا السياق».

يُبْرِز مفهوم التنمية بامتياز هذا الصنف من المفاهيم المتحوّلة، التي نادراً ما تحدّد، كما أنّ التعريفات السّابقة تحمل باستمرار قيماً مسلّم بها، تدفع بالنتيجة إلى تصوّرات توافقية، والتي في الواقع سريعاً ما تفقد معناها.

مثال آخر من الاستعمال التوافقي والغث، نجده في البند الأوّل من إعلان الحق في التنمية، قرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة، بتاريخ 4 ديسمبر 1986م: «الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع

الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً»[1].

وبحسب علماء الاجتماع، من الأفضل أن ندمج في التعريف مجموع الظواهر المعتبرة، ولا نحتفظ إلاّ بالخصائص الخارجية. إلاّ أنّ هذه العناصر التي نحتفظ بها في التّعريف يجب أن تسمح بتوصيف كلّ الخصائص الأصولية لهذه الحقيقة. وكذلك تتطلّب قدرة التعريف والتعرّف على كلّ ما يسمح بتأكيد أن بلداً ما هو «بلد نامي»، وبالتالي فإنّ بلداً آخر هو «تحت النموّ». فلو نستطيع توصيف مجموع ما يميّز بلداً نامياً، فإنّنا نعطي خاصية نمطية لهذا التعريف. إذن، فعوضاً عن تحديد كمية مجموع العناصر المكوّنة للتّنمية، يكون من الأجدى تعريف الأنساق التي تسمح بفهم أن مجتمعاً ما يستطيع في لحظة معيّنة أن يعتبر نامياً، بخلاف بلد آخر لا يمكن أن يصل تلك المرحلة.

فالتعريف الذي وضعه «ريست Rist» يعتبر أنّ: «التنمية مؤلّفة من مجموع عمليات إجرائية أحياناً متناقضة في الظاهر، والتي من أجل ضمان إعادة التكوين الاجتماعي، تضطر إلى تشكيل بل التدمير الكلي للوسط الطبيعي والعلاقات الاجتماعية، من أجل إنتاج تصاعدي للبضائع، المتّجهة آلياً من خلال التبادل إلى الطّلب المتراكم».

فالتعريف الذي نعطيه لمصطلح «تنمية» هو وليد نظرة العالم الذي أنتجه، حيث تستحضر نماذج عريضة من الوضعيات. فانطلاقاً من مقاربة اقتصادية محضة للتنمية،

(1) حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993م، A.94.XIV-Vol.1، Part 1، ص 765.

وإلى حدود إنكار مفهوم لا يستطيع ادّعاء الانتباه لتحوّلات البشرية قاطبة، فإنّنا نستطيع كشف اتّجاهات عديدة في هذه الثقافة.

- الاتجاه الأول:

يتمثّل الاتّجاه الأوّل في اعتبار التنمية نسقاً إحيائياً (بيولوجياً). فهي محاولة تهدف إلى دمج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في التنمية الطبيعية، والمجتمع مندمجاً في كائن حي. وهذا رأي قديم في الفكر الاقتصادي والاجتماعي. فعند الاقتصاديين الأوائل، يعتبر المجتمع جسداً إنسانياً، وتقلّبات المد مثل الدم في الجسد. ويتميّز نموّ جهاز عضوي حي بأربعة خصائص جوهرية.

في المقام الأوّل، **الاتّجاه الخطي**: النمو نحو وجهة وهدف، وهي الفرضية التي يقدّمها «روستو Rostow»[1]. فالتنمية تتبع عدداً من المراحل التي يجب أن تتجاوزها كل المجتمعات. فهدف المسار حدّد بوضوح مسبقاً، وهي المسافة التي قطعها المجتمع النامي.

وفي المقام الثاني، **الاستمرارية**: فالطبيعة لا تقفز، فالكائن الحي هو الذي يتحوّل، والذي يتغيّر هو هيئته. فكلّ مرحلة جديدة تتبع سابقتها. فيحدث تطوّر وتراكم، وانتقال إلى مرحلة أعلى، باتّجاه مرحلة نهائية[2].

وأمّا المقام الثالث من هذه الخصائص فهو «**اللاّانعكاسية**»: فعند تجاوز مرحلة ما، فإنّ الرجوع إلى الخلف يصبح مستحيلاً.

---

(1) Rostow (W. W), Les Etapes de la croissance économique : un manifeste non communiste, Paris, Le Seuil, 1970, 1er ed. 1960

(2) يمكن الإشارة في هذا المقام إلى تأثّر هذه النّزعة المادية بالنظرية التطوّرية. فهي تعتبر التنمية عملية مرحلية تصاعدية، منسجمة تماماً مع التطورية البشرية. وهو ما أشار إليه «روستو Rostow»، من خلال تحليله البنيوي الذي يعتمد التطوّر التراكمي مروراً بمراحل معيّنة في اتّجاه مرحلة نهائية.

وأخيراً، **التراكمية**: فمهمّة التّاريخ منحصرة في التغيير الدّائم وبلا نهاية لمجرى الأحداث.

استعيرت هذه الخصائص لتمييز التغيّر الاقتصادي والاجتماعي. فبساطة الفرضية أثبتت نجاعتها، إلاّ أنّ البعد التاريخي وآثاره على التغيير لم توضع في الحسبان. فهذه المقاربة تقعّد التنمية على النمو. فارتفاع الدّخل يتمثّل في مزج عاملي إنتاج يتوقّع اتّفاقهما: رأس المال (مع الأرض) والعمل. غير أنّ هذه العوامل لا تعتبر عوامل وحيدة للنمو والتنمية. فتراكم رأس المال ونمو اليد العاملة لا تعتبر إلاّ جزءاً من النموّ. فقد أظهرت دراسة في الستينيات من القرن العشرين أنّ هذين العاملين لم يفسّرا إلاّ 50% من نموّ الاقتصاد الفرنسي. أمّا العوامل المتبقية فهي تنظيم العمل والتكوين المهني والتحوّل الفني، والظروف الاجتماعية والاقتصادية عامّة. في حين مثّل عامل التربية وتقدّم المعارف 20% من مجموع نموّ الاقتصاد الأمريكي في الفترة 1929-1957م. لذلك وضعت النظريات الحديثة للنمو في الاعتبار مجموع هذه العوامل الخفية[1].

إنّ العوامل غير الاقتصادية، إذن، محدّدة. ولكن العوامل الاجتماعية في إطار هذه المقاربة، لها تأثيرها المعنوي في مجال الاستثمار التنموي. إذ أنّ الاستثمار الاجتماعي يقاس بحسب مردود التمويل. فالاجتماعي لم يعرّف في مجاله وإنّما في علاقته بالاقتصاد. فهو راجع للنموّ، إذ لا يوجد فارق حدي بين الاقتصادي والاجتماعي. فهذا المنطق ينبع من عقلانية خاصّة، تتمثل في «الإنسان الاقتصادي».

- الاتّجاه الثاني:

(1) CARRE (J.-J), DUBOIS (P), MALINVAUD (E.) : Abrégé de la croissance française, Paris, Le Seuil, 1983, (3e ed ; Points économie)

يعتبر الاتّجاه الثاني «الاجتماعي» كنهاية للنشاط الاقتصادي، بناء على قيمة الرّفاه. فتصبح التنمية أداة لزيادة رفاه الشعوب. إلاّ أنّ هذا الرّفاه يعبّر عن نفسه من خلال عدّة مفاهيم فلسفية مختلفة. فيمكن أن يندمج في مرحلة أولى في استهلاك البضائع والخدمات المتوفّرة في السوق، أو الاستهلاك الآني، أو الاستهلاك الجماعي، بشرط أن يكون لهذه المستهلكات ثمن.

تعتمد هذه المقاربة على رفاه فردي، وتعتبر المستهلكات من وجهة نظر غربية مع نظام قيمها. إلاّ أنّ الرّفاه يمكن أن ينظر إليه ليس بالضرورة من وجهة نظر فردية، إذا ما روعيت الحاجات المادية والثقافية لمجموع الناس، وهو ما نسميه بكفاية الحاجيات الأساسية (الغذاء، التربية، الصحة،...). فقد أكّد برنامج الأمم المتّحدة أنّ: «التنمية تهمّ أساساً الكائنات الإنسانية، فهي منهم وإليهم. فيجب التعرّف على الحاجات الإنسانية، رفع المستوى المعيشي للشعوب، وأن يعطى لكلّ الكائنات الإنسانية فرص تنمية قدراتها»[1].

يتعلّق هذا بنظرية الحاجات الأساسية، حيث إنّ كيفية الاكتفاء الحاجي (بما في ذلك الحاجات العضوية)، ليست مستقلّة عن الثقافة التي ينتمي إليها الأفراد، كما أنّ ظروفهم الثقافية تفعّلها التطوّرات التّاريخية.

- الاتّجاه الثالث:

أمّا **الاتّجاه الثالث**، فهو يميل إلى اعتبار أنّ الاقتصادي والاجتماعي يكوّن «الكل». فالعوامل الاقتصادية في هذه الحالة تلاحظ كعوامل اجتماعية. فالحقيقة

(1) برنامج الأمم المتّحدة للتنمية 1999م، PNUD, 1999

الاجتماعية من الممكن دراستها من مختلف العلوم الاجتماعية بما فيها الاقتصادية، فكلّ مبحث ينتمي إلى تحليل اجتماعي من خلال خصائصه الذاتية. وبالمحصّل فإنّ الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن على وجه الحقيقة تمييزهما. لذلك يميل بعض الباحثين إلى وضع تعريف يربط بين التنمية والثقافة. فهو يرى أنّ «الثقافة أو الحضارة هو هذا المجموع المعقّد الذي يتضمّن المعارف والعقائد والفن والقانون والأخلاق والتقاليد، وكلّ المؤهّلات والعادات التي اكتسبها عامّة الإنسان كعضو في مجتمع»[1]. لذلك تعتبر التنمية الثقافية خلفية الاكتفاء الحاجي غير المادي، مثل تنمية المعارف والقيم والأهلية، التي تسمح بتفتّح الأفراد وطاقاتهم الخلاّقة.

ومن الخطأ الفادح الإغضاء عن استدعاء مفهومي الثقافة والحضارة في مسيرة تحديدنا ماهية التنمية المستقلة، فلهذين المفهومين علاقة متينة بمفهومها وأبعادها وتطوّر أنساقها. وذلك أن المنشغلين بمراجعة هذا المفهوم تعاملوا في كتاباتهم مع إشكالية التنمية على أنها ظاهرة ثقافية، بل تداعوا من أجل تحقيق التنمية انطلاقًا مما أطلقوا عليه «الثقافة المدنية»، حيث اعتبروا أن وجود هذه الثقافة شرط ضروري لتحقق عملية التنمية برمتها. ومن ناحية أخرى فإن الحضارة سواء في سياقنا هذا أم في أدبيات التنمية عمومًا هي الإطار الذي يؤطر عملية التنمية، وهي الهدف الذي تسعى التنمية لتحقيقه، فإن لم يكن هدفها صياغة نموذج حضاري أو اللحاق بالركب الحضاري، أو التحضر، أو اكتساب بعض صفات الحضارة، فماذا عساه يكون؟

إنّ مساحة مفاهيم التنمية، هي بالتأكيد مجموعة معقّدة، تتضمّن مقاربات

(1) TAYLOR (L.) : Structuralist Macroeconomics ; Applicable Models for the Thirld World , Londres, Basic Books 1983

اقتصادية واجتماعية وسياسية ودستورية وثقافية. وهذه المقاربات تتفاعل الواحدة مع الأخرى بطريقة جدلية متناقضة. فمسيرة التنمية هي بالمحصّل تحوّل اجتماعي إجمالي للمجتمع، في سياق تعتبر فيه كلّ مظاهر الحياة الاجتماعية معنية به؛ تحسين شروط الحياة، نموّ الدّخل القومي، عدالة تقسيمه، ومستوى من العمل مرتفع يعبّر عن غايات اقتصادية.

وفي تصوّرنا فإنّ جملة من الحقائق الفاعلة لا يمكن تجاهلها: السلوكيات الفردية والاجتماعية، أصول المجتمع الثقافية، قيمه، بنياته الاجتماعية والدستورية والسياسية، درجة تأثير الاقتصاد العالمي على المجتمع المعني، والمكوّن من عناصر مبدئية تخدم مسيرة التحوّل الاجتماعي، إلاّ أنّها عناصر يكتسبها ثمّ يقوم بتحويلها.

فموضوع البحث إذاً، هو الظواهر الاجتماعية المعقّدة الأبعاد المتضاعفة. فالمجال النظري للاقتصاد السياسي يميل إلى هذه المقاربة الاجتماعية المعقّدة. وكذلك اقتصاد التنمية يندرج في الإطار المنهجي للاقتصاد السياسي. فهذه المقاربة تتجاوز التصوّرات التقنية للعلوم الاقتصادية المحضة، وتخوّفات المواجهة «إنسان–طبيعة»، والصراع غير المحدود ضد الندرة، وعندها طموح عريض لمراجعة تعويضات الدّخل ونموّه، ولكن كذلك للآليات الاقتصادية والسياسية والدستورية والثقافية، التي من المتوقّع أن تحدث تغيّراً سريعاً لظروف حياة الشعوب، وكذلك تحوّل البنى المؤثّرة في تغيّر النسيج الاجتماعي. كما يمكن للاقتصاد السياسي تكوين إطار لعلم اجتماع مقعّد. ويعتبر من الضروري ملاءمة الروابط الاجتماعية، وروابط السلطة الناشئة بين مختلف المجموعات، وذلك في سياق مقاربة تضع في الاعتبار حركية التطوّر والتحوّل،

وخاصّة التّاريخ.

وبناء عليه فإنّ المشاريع التنموية التي تتبنّاها المؤسّسات الدّولية، بقدر ما تهدف إلى تحقيق طفرة في النمو إلى جانب التغيّر الاجتماعي وتوسّع المعارف، فإنّها كذلك تهدف إلى تثبيت عملية التنمية وضمان ديمومتها. وفي هذا الإطار تتنزّل الشروط القاسية التي تفرضها تلك الأطراف على الدّول المعنية، إذ التنمية لا تعني فقط زراعة الأرض وبناء المنشآت الصناعية وتشجيع اليد العاملة، وإنّما تستوعب كذلك مساحة الحريات ومدى احترام حقوق الإنسان. صحيح أنّ كثيراً من الدّول المهيمنة بدأت منذ قرابة عقد من الزّمن تستغل سلطانها لتوجيه المؤسّسات الدّولية المحايدة، إلاّ أنّ واقع الحال يستوجب حشر بعض أنظمة الدّول النامية والفقيرة في الزاوية الحادة، وجعلها بين خيارين لا ثالث لهما، إمّا الشراكة الحقيقية على جميع المستويات، وإمّا أن تسمح لغيرها بتحمّل المسؤولية، لكسب معركة التنمية.

لذلك نرى أن البنك الدولي يؤسّس ما يتيحه من مساعدات إلى البلدان النامية، أولاً، على الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية المعلنة. حيث تقدم لنا هذه الأهداف مقاصد ومعايير لقياس النتائج: القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من أسباب القوة، وخفض معدلات وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى، وضمان الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وفي إطار جعل هذه الأهداف في صدارة ما يقوم به، اعتمد البنك الدولي نهجاً شاملاً لتخفيض أعداد الفقراء وتحقيق التنمية، يشمل عدة مفاهيم أساسية يرى البنك

فعاليتها في تقديم المعونات إلى البلدان النامية، وهي:

– تشجيع البلدان على تولي زمام مشروعات التنمية، ومن ثمّ إيجاد علاقة تعاون تقوم على الشفافية والثقة وتقاسم السلطة والتشاور.

– اعتماد نهج طويل المدى لعملية تقديم المعونات في مختلف البرامج في بلد بعينه.

– قياس النجاح من خلال النتائج الفعلية التي تحققت وليس من خلال كم المدخلات.

– تشجيع البلد المتلقي للمعونات على تملك عملية الإصلاح والالتزام بها.

وتقوم استراتيجية التنمية التي يعتمدها البنك الدولي على ركيزتين، أولاً؛ تهيئة مناخ استثمار جيد بغرض تشجيع روح مشروعات العمل الحر، مما يؤدي بدوره إلى خلق فرص عمل جديدة، وزيادة عدد الفرص المتاحة للفقراء. وثانياً؛ العمل على زيادة الفرص المتاحة للفقراء للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم وحياة أسرهم. ولحقوق الإنسان والحقوق القانونية، اللتين توفران الحماية لسبل كسب العيش لدى الفقراء ولممتلكاتهم، أهمية بالغة في هذه العملية، فهما يُمكنانهم من أن يستثمروا في مستقبلهم، وأن يكونوا جزءاً أساساً من المجتمع الذي يعيشون فيه[1].

وقد أمّن البند الخامس من إعلان الحق في التنمية، قرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة، بتاريخ 4 ديسمبر 1986م، على أن: «تتخذ الدول خطوات حازمة للقضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الفصل العنصري، وجميع أشكال

(1) المصدر: http://web.worldbank.org..

العنصرية والتمييز العنصري، والاستعمار، والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان والتدخل الأجنبي، والتهديدات الأجنبية ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية، والتهديدات بالحرب، ورفض الاعتراف بالحق الأساسي للشعوب في تقرير المصير»[1].

نظريات التخلّف:

من الأخطار الرئيسة في دراسات مجتمعات مختلفة عن المجتمعات الغربية، هي أن نحكم عليها من منطلق مقاييسها الاجتماعوية[2]، بما يتّفق وثقافتها الخاصّة، ونمط تفكيرها، ومنظّماتها الاقتصادية والسياسية. والمجازفة الثانية هي إهمال الميزة التاريخية لعديد المعطيات الحالية. وبالمحصّل فإنّه من المهمّ معرفة التيارات الأساسية النظرية، التي تعطي تفسيراً للتنمية غير المتساوية. فدراسة مظاهر التخلّف محرّض للبحث عن الأسباب. والحالة هذه لا يمكن أن تكون مدركة إلاّ عن طريق مواجهة مستمرة بين التحاليل الموجودة والمظاهر الواقعية للتخلّف.

هل توجد نظرية عرقية للتخلّف؟

تسعى تلك الدراسات لتقويم كلّ مشاكل العالم الثالث، وفق مقاييسها الذّاتية، فتخضع للنزعة الاجتماعوية. فتحليلها يرجع غالباً وبشكل ضمني أو جلي لنموذج مجرّد يميّز التخلّف بسمات: نقص رأس المال، التجهيز، الكفاءة والأُطر، الحركية وروح المبادرة[3]. ويمكننا إتمام هذه القائمة وتفعيلها إيجابياً بتجاوز التقصير المخلّ الذي طبع

(1) حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، A.94.XIV-Vol.1، Part 1، ص 765.

(2) نزعة تميل لردّ كلّ شيء لعلم الاجتماع.

(3) J. F. Couet & J. Brémond : Pays sous-développés ou pays en voie de développement ?. Hatier, Paris 1978

أدبيات الانخراط في مشروع التنمية، بتبني الفكرة من حيث الأصل، ثمّ تسويقها للإقناع بها ووضعها حيز التنفيذ.

وفي تقديرنا أنّ هذه الأفكار المتحيّزة لا تخدم بحال مشاريع التنمية في الدّول النامية أو السائرة في طريق النموّ، أو حتى الدّول المتخلّفة. فكلّ هذه الدّول في حاجة لتنمية مستدامة[1]، خاضعة لإشراف المؤسّسات الإقليمية والدّولية المختصّة، وغير المتحيّزة، إذ المشكلة ليست في مصادر الثروات المخزّنة وإنّما في كيفية استخراجها واستثمارها، أي الحاجة إلى أُطر مؤهّلة قادرة على تفعيل تلك الخطط المرحلية.

ومعلوم أنّ القوى السياسية والحركات المسلّحة في إفريقيا، تتصارع من أجل تحقيق الرّفاه والتقدّم كما تُعلِن هي، إلاّ أنّها مع الأسف الشديد تتقاتل فوق آبار النّفط ومناجم الذّهب والمعادن، ومخازن اليورانيوم. والمحيّر أنّ أغلب قيادات وزعماء تلك الحركات والتنظيمات، هم من خريجي الجامعات الغربية، أي لقِّنوا مبادئ «الحرية» و«الديمقراطية» و«حقوق الإنسان»، ومن المفترض أن يحملوا لشعوبهم مشاريع التنمية البشرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية... وغيرها من وجوه التحضّر الإنساني.

هل التخلّف ظاهرة طبيعية؟:

توجد خمس ظواهر في هذا الإطار تعتبر سبباً رئيساً للتخلّف، وهي:

– الافتقار للمصادر الطبيعية؛ برغم وجود بعض الدّول المتخلّفة لها ثروات طبيعية غير مستغلّة، والتي من المفترض أن تدرج اقتصادياتها ضمن مشاريع التنمية المستدامة،

(1) تُعرّف الأمم المتحدة التنمية المستدامة على أنها «التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المُقبلة على الوفاء باحتياجاتها». وتتمثل بعض العوامل المهمة، التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند مناقشة التنمية المستدامة، في الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والطاقة، والتلوث، وتغيّر المناخ. وتعني الاستدامة، في مفردات التنمية، النمو المسؤول؛ أي ذلك النمو الذي يتحقق عندما يتم توفيق الاهتمامات الاجتماعية والبيئية مع الاحتياجات الاقتصادية للناس.

لترشيد حركة نموّها وتوجيه طاقاتها وتفعيل قدراتها.

– المناخ؛ الذي لا يساعد أحياناً كثيرة على تنفيذ مشاريع التنمية، ويكون سبباً في ترهّل وفشل الأفراد المعنيين بتلك العملية. وهو ما دفع بمنظّمة «الفاو FAO» إلى وضع خطط توعية علمية ودقيقة، من خلال مشروع شبكتها الإعلامية الموسّعة.

– تطرّف بعض الحركات الدينية.

– التضخّم الديمغرافي، وعدم أهلية الدّولة لتحقيق الكفاية في أدنى مستوياتها.

– العجز البشري النّاتج عن عدم تفعيل القوى الكامنة، وليس لوجود «عجز فطري في غير الأوروبيين» كما يريد بعض الغربيين تصويره[1].

فالسمة الغالبة للبلد النّامي أو تجوّزاً السائر في طريق النموّ هي:

– أنّه مازال ذو طابع ريفي في جانب كبير منه، أو يهاجر سكانه إلى مدن تفتقر إلى التجهيزات الكافية، ويقوم نظامه الاقتصادي، الذي يعاني أصلاً من تدني معدلات أدائه، على الزراعة بصورة رئيسة، وتتسم فيه فرص العمل المتاحة في القطاعات غير الزراعية بالندرة وانخفاض الأجر.

– غالباً ما يعاني فيه السكان من الجوع وتفشي معدلات الأمية بشدة، وتوجد فيه هوة شاسعة في المعرفة، ويندر فيه الابتكار التكنولوجي.

– تكون فيه أنظمة الرعاية الصحية والتعليم سيئة أو غير متاحة، وتندر فيه البنية الأساسية للنقل، وإمدادات المياه الصالحة للشرب، وتوليد الكهرباء، والاتصالات.

– يتعذر فيه الاستمرار في تحمل مبالغ الديون الحكومية.

– تكون الكتلة الأرضية والسكان والأسواق المحلية صغيرة ومشتتة، وغالباً ما تقع في جزر نائية أو مجموعات من الجزر، وتكون عرضة لأخطار الكوارث الطبيعية، في ظل

(1) انظر المرجع السابق، ص 23 في معرض تعداده لأسباب التخلّف.

محدودية قدراتها المؤسسية وتنوع أنشطتها الاقتصادية.

– تنهار فيه الحكومة وتُفضي النزاعات والصراعات المسلحة إلى دولة هشة تعاني ضعفاً في مؤسساتها وسياستها، بحيث تكون غير راغبة أو غير قادرة على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، لاسيما للفقراء. ومن المقدر أن نحو ثلث السكان، الذين يعيشون في فقر مدقع في جميع أنحاء العالم يعيشون في دول هشة، في دائرة مُفرغة من الفقر والصراعات.

وقد قطعت بلدان نامية أخرى، ممثلة في البلدان المتوسطة الدخل، خطوات واسعة في الدخول بنجاح في الاقتصاد العالمي، حيث تقوم حالياً بتهيئة فرص عمل مجزية، وإتاحة خدمات التعليم والرعاية الصحية على نحو أكثر إنصافاً، بالإضافة إلى الاستثمار في تحسين بنيتها الأساسية. إلا أنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالتنمية، تتمثل في: تحقيق معدلات نمو مستدامة من شأنها خلق فرص عمل منتجة، وتخفيض أعداد الفقراء والقضاء على عدم المساواة، وخفض التقلبات، لاسيما فيما يتعلق بالقدرة على الحصول على الموارد من أسواق رأس المال الخاص، وتدعيم هياكل المؤسسات ونظم الإدارة العامة، التي ترتكز عليها الاقتصاديات القابلة للاستمرار المستندة إلى قوى السوق[1].

– التخلّف هو تأخّر التنمية:

يظهر من خلال التحليل أنّ التخلّف ليس بالضرورة نتيجة لتلك الأسباب الطبيعية، وإنّما يعتبر مشكلاً خطيراً في ذاته، إذ لا يوجد سبب طبيعي يضطر شعباً

(1) انظر مركز دراسات الوحدة العربية: الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر، تحت عنوان: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية. طبعة بيروت، 1999م.

ما أن يبقى متخلّفاً، إذ التخلّف في حقيقته ما هو إلاّ مرحلة في مسيرة التنمية. وهذه القاعدة عادة ما تستعمل في إطار الحديث عن الدّول «السائرة في طريق النـــموّ». إلاّ أنّ هذه الفرضية الثانية، تظهر لنا غير كافية مقارنة بوضع فرنسا أو الأرجنتين أو ألمانيا في فترات سابقة من القرن الثامن عشر. فهي تؤسّس السوق وتحدّد السعر وتفرض شروطها. إلاّ أنّ الدّول النامية[1] في القرن الحادي والعشرين غير قادرة أصلاً على بعث أسواقها الخاصّة، قبل التفكير في دخول الأسواق الاقتصادية الصناعية.

- التخلّف معوّق للتنمية:

يَعتبر «فرنسوا برو François Perroux» أنّ التخلّف هو نتاج السيطرة التي مارستها الدّول الأوروبية على «دول الطّوق»؛ أي الدّول المستعمرة سابقاً. فقد سبّبت هذه السيطرة في اضطراب بِنية تلك الدّول، حيث نظّم اقتصادها وفق حاجيات الدّول الاستعمارية. فغالباً ما يتوقّف انتاجها عند توفير المواد الأولية التي يقع شحنها ومن ثم تحويلها في المصانع الغربية، ممّا أنتج لاحقاً صعوبات جمّة عند محاولة اللّحاق بركب التصنيع، كما لم يدر ذلك المستوى الاقتصادي إلاّ دخلاً زهيداً لا يفي بجزء ضئيل من متطلّبات العيش الأدنى، فضلاً عن التفكير في ميزانية واقعية

(1) البلد النامي هو ذلك البلد الذي تحقق فيه أغلبية السكان مستوىً أقل بكثير من الدخل، ولا تحصل . في أغلب الأحيان . على الخدمات الأساسية، كما أن مؤشراته الاجتماعية يشوبها الضعف الشديد، وذلك مقارنة مع السكان الموجودين في البلدان المرتفعة الدخل، علماً بأن ثمة خمسة بلايين نسمة من بين سكان العالم البالغ عددهم ستة بلايين يعيشون في بلدان نامية حيث يقل الدخل في العادة كثيراً عن دولارين في اليوم للشخص الواحد. ويصنف البنك الدولي بلدان العالم النامية إلى: بلدان فقيرة مثقلة بالديون (HIPC)، وبلدان متوسطة الدخل (MIC)، وبلدان منخفضة الدخل تقع تحت ضغوط (LICUS)، ودول صغيرة، وذلك لأغراض ما يتيحه من تمويل ومساعدات تخفيف لأعباء الديون وخدمات استشارية ومبادرات خاصة.

قارّة، تسمح بتحديد نسب مئوية لكلّ قطاع وطني، خاصّة الصحة والتعليم والفلاحة بالدّرجة الأولى.

ولعلّ الأزمة قد استفحلت نتيجة للمديونية، وسعي الدّول الصناعية إغراق تلك الأسواق الفقيرة أصلاً، ببضائع ثانوية تافهة، تتعلّق بمجال الرّفاه والمشاغل الثانوية جداً. وهذا في حدّ ذاته يكشف عن تصوّر الغربيين للتنمية والتحضّر، بناء على مزاجهم الخاص، الذي تجاوز مطلب الغذاء والكساء والتعليم والصحة ولقمة العيش عامّة، إلى البحث عن كماليات الحياة، واعتبارها من علامات التحضّر الاجتماعي والتطوّر الصناعي.

إذاً فنحن أمام مفهومين للتنمية، أحدهما يتحدّث عن طريقة الخروج من حالة التخلّف والفقر، وتوفير القدر الضروري من الحياة، في انتظار إخصاب المشاريع التنموية واستغلال الموارد الوطنية، وتفعيل دور المجتمع وتكوين النُّخب وتأهيل اليد العاملة المختصة والمنتجة؛ ورؤية مغايرة تماما تتحدّث عن الكماليات وتعتبرها من أمارات التحضّر.

وبالفعل أُغرقت الكثير من الأسواق العربية والإفريقية بأجهزة الاتّصال والتواصل، على حساب الحاجات المعيشية الضرورية، من الأكل والصحة واللّباس. وهو ما نلحظه بجلاء في دول غرب وشرق إفريقيا وبعض الدّول الآسوية، خاصّة الهند وبنغلادش وبورما والفلبين، وكذلك ببعض قرى وأرياف وأنحاء من دول شمال إفريقيا، حيث تنتشر مظاهر الفقر والخصاصة، وفي المقابل يلهث الكثير من الطلاّب والشباب وخاصّة العنصر النسائي وراء تحصيل الكماليات؛ مثل اقتناء الهواتف

النقّالة، وأدوات الزينة، والملابس مرتفعة الثمن[1].

(1) Lahsen Abdelmalki : Economie du développement. Hachette Supérieur, Paris, 1995.

دور الاتّصال في النهوض بالتنمية:

أ- أهمية الاتّصالات في التنمية:

تعتبر المعارف والمعلومات عنصراً أساساً لكي يستجيب السكان بنجاح للفرص والتحديات، التي تنطوي على التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية بما في ذلك تلك التي تساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة في الريف. غير أنه لابد من نقل هذه المعارف والمعلومات بصورة فعالة إلى الناس لكي تحقق الفائدة منها.

تشمل الاتصالات من أجل التنمية الكثير من الوسائط والنهج: الوسائط الشعبية والتجمعات الاجتماعية التقليدية والإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية، والمذياع والطرق المتعددة الوسائط لتدريب المزارعين، وشبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين بعضها ببعض وبمصادر المعلومات العالمية. وسواء كانت القرى ترتبط بالعالم الخارجي من خلال الاتصالات البعيدة الحديثة، وتحصل على معلومات حول الرعاية الصحية من الأمثال والأغاني الشعبية أو تستمع إلى الإذاعات بشأن ممارسات الزراعة المحسنة، فإن جميع هذه العمليات واحدة في كل الأحوال، وهي أن السكان يتصلون ببعضهم بعضاً ويتعلمون من بعضهم بعضاً.

وقد كانت مصلحة التنمية المستدامة في منظمة الأغذية والزراعة رائدة في استخدام عمليات الاتصال ووسائط الإعلام في مساعدة سكان الريف على تبادل الخبرات وإيجاد الأسس المشتركة للتعاون والمشاركة بفعالية في نشاطات التنمية الزراعية والريفية وإدارتها[1].

---

(1) Attac : Le développement a-t-il un avenir ?. Essai – Mille et une nuits, Paris, 2003

وتوفر مصلحة التنمية المستدامة المشورة والمساعدات الفنية للدول الأعضاء[1] في المنظمة والوكالات المتعاملة معها، لتحديد الاحتياجات؛ من الاتصالات لدعم التنمية الزراعية والريفية، وتطبيق استراتيجيات الاتصال المبتكرة، التي تحقق مردودية تكاليفها خدمة بعض المعنيين، وتقدم المشورة الفنية بشأن وضع سياسات ومنهجيات الاتصال الملائمة، ونهج ورسائل وسائط الإعلام المتعددة. كما تقدم التدريب في مجال مهارات الاتصال والعمليات التشاركية الضرورية لنشاطات الاتصال الاستراتيجية والموجهة، التي تعالج احتياجات نوعية للمهتمين والضرورية لرصد وتقييم نتائج الاتصال وتأثيراته[2].

ب- شبكة منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي:

يقوم تصوّر الأمم المتّحدة على اعتبار أنّ المعرفة والمعلومات شيئ أساس للناس للتجاوب الناجح مع الفرص والتحديات التي تفرضها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. ولكن لكي يتم الاستفادة منها يجب أن يتم نقل المعلومات للناس بأسلوب فعال. هناك أكثر من 850 مليون شخص يعيشون في دول نامية بعيداً عن كمٍ كبير من المعلومات والمعرفة، ولاسيما فقراء الريف اللذين يعيشون في عزلة عن كل وسائل الإعلام التقليدية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة، التي بإمكانها تحسين سبل رزقهم ومعيشتهم. لذلك فهي تشرف وتوجّه شبكة معقّدة من وسائط ووسائل الاتّصال المتقدّمة، وأدوات التثقيف، وذلك ضمن مشروعها التوعوي.

- الوثائق والأدوات:

(1) Keith Griffin : Stratégies de Développement. Economica, Paris, 1989

(2) المصدر : http://www.fao.org

- الاتصال من أجل التنمية:

يعتبر قرص الاسترجاع المدمج الذي يحتوي على مطبوعات «الفاو FAO» للاتصال من أجل التنمية، أداة قيمة تساعد صانعي القرار والعاملين في الإرشاد على استخدام الاتصال بشكل فعال، لإعلام وتعليم الأشخاص الأفكار الحديثة والابتكارات التقنية في مجال الزراعة، بالإضافة إلى كيفيه التصرف وتوجيه مسارات التغيير الخاصة بهم.

- تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التنمية الريفية والأمن الغذائي:

تقدم هذه الأوراق التي تم إعدادها لورشة عمل حول دور المعلومات وتكنولوجيا الاتصال (المشاورة الأولى حول إدارة المعلومات الزراعية، الفاو، روما، يونيو 2001) نظرتين؛ نظرية وعملية، لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال للتنمية الريفية والأمن الغذائي، يشتملان على إطار عمل نظري بالإضافة إلى الدروس المستفادة من الخبرات الميدانية.

- الإنترنت والتنمية الريفية والزراعية؛ توجه متكامل:

إن الإنترنت آخذة في الانتشار بسرعة هائلة في البلدان النامية. ولكن معظم المجتمعات الريفية لم تستطع حتى الآن الاستفادة من خدماتها المتاحة لدى جيرانها الحضر. وورقة الفاو هذه توصي بتوجه متكامل لتوفير خدمات الإنترنت وتطبيقاتها التي ستستفيد منها المجتمعات الريفية.

- مبادرة شبكة المعرفة:

تشمل المبادرة أداة شبكة المعرفة الناسجة، وهي أداة إلكترونية لمساعدة المجتمعات والمنظمات غير الحكومية والأفراد على تصميم مواقع تفاعلية خاصة بهم على الإنترنت، وتعطيهم عنواناً لأحد المواقع وتستضيفهم على شبكة الإنترنت العالمية مجاناً، وذلك باستخدام البرامج الجاهزة المجانية أو التي يمكن تبادلها على الإنترنت.

- التقرير العالمي للاتصال والمعلومات 1999 – 2000م:

يناقش تقرير اليونسكو العالمي للاتصال والمعلومات 1999 – 2000م قضايا مثل حرية وسائل الإعلام ودور خدمات البث الحكومية والاستقلال الصحفي، واستخدام الإنترنت في التعليم والتعددية الثقافية، وإمكانية الحصول على موارد المعلومات على مستوى العالم وتحديات الملكية الفكرية والرقابة على الإنترنت.

- البث الإذاعي الريفي:

قامت أول ورشة عمل دولية حول البث الإذاعي الريفي (عقدت بمقر الفاو في روما بإيطاليا في الفترة من 19 إلى 22 فبراير 2001م) بتناول العديد من القضايا، ومنها: هل تكنولوجيا المعلومات والاتصال خطر أم فرصة؟ هل يمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصال مفيدة للإذاعة الريفية؟ وكيف؟ وماذا عن التقسيم الرقمي؟ وكانت الورشة أيضاً بمثابة منتدى لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون والشراكة بين كلٍ من الشمال والجنوب، والجنوب مع الجنوب.

- **فيدامريكا:**

تعتبر شبكة «فيدامريكا» من الشبكات الرائدة في أمريكا اللاتينية في مجال تبادل المعلومات ونشر الدروس المستفادة. ومن خلال حلقات وصلٍ مع حوالي 550.000 عائلة ريفية فقيرة متصلة مع 34 مبادرة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في 16 دولة، نظمت «فيدامريكا» عدة مؤتمرات إلكترونية، كما تحتفظ بقوائم إلكترونية حول موضوعات مختارة.

- **انراب:**

التواصل الإلكتروني للمبادرات الريفية في آسيا والمحيط الهادي؛ هو مبادرة يموّلها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لدعم استخدام الإنترنت وتبادل المعرفة بين مبادرات التنمية الريفية في منطقة آسيا والمحيط الهادي. ويتحقق التواصل بشكل رئيس من خلال مناقشات قاعات الحوار حول موضوعات محددة، وتوزيع نشرة إخبارية شهرية إلكترونية توزع أيضاً في طبعة ورقية على المجتمعات النائية.

- **الحياة تدب في اقتصاد المعلومات:**

كان الموضوع الرئيس لتقرير التوظيف العالمي لعام 2001م الصادر من منظمة العمل الدولية هو تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تأخير وبعد الاتصال. فإن وسائل نقل المعلومات المتعددة التي يمكنها نقل كم هائل من المعلومات عبر الإنترنت وشبكات أخرى، التي أصبحت أرخص وأسرع ما يكون، تخلق عالماً يسهل فيه إمكانية الحصول على المعلومات أكثر من أي وقت مضى. هل نحن بصدد «اقتصاد جديد» صاعد؟

- الشبكة الإلكترونية للإرشاد والبحوث والاتصال «فيركون»:

«فيركون» هو نموذج لمفهوم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة لتطوير الروابط بين أنظمة البحث والإرشاد. ويتم حالياً في مصر تنفيذ مبادرة «فيركون» على أساس الاستطلاع.

- شبكة معلومات المزارعين «فارم نت»:

«فارم نت» هي نموذج لمفهوم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة للتنمية الزراعية والريفية، وتهدف إلى خلق شبكة من الريفيين تساندهم منظمات وسيطة مثل خدمات الإرشاد، ويستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة ووسائل الإعلام التقليدية، لتشجيع إيجاد وجمع وتبادل المعارف والمعلومات.

- المبادرات التي تتم على مستوى العالم:

أ- مبادرة السياسة العالمية للإنترنت «جيبي»:

تدعم مبادرة السياسة العالمية للإنترنت اتباع الدول النامية لإطار عمل قانوني وسياسي، لتكون الإنترنت مفتوحة وديمقراطية. وتتعامل المبادرة مع أصحاب الشأن المحليين في جهود تشاورية تعتمد على التحالف لنشر مبادئ مستخدميها، وتدفعها قوة السوق.

ب- مبادرة الاتصال:

مبادرة الاتصال هي شراكة بين منظمات التنمية الساعية لدعم المجهودات المتعلقة بفاعلية وحجم مبادرات الاتصال من أجل تنمية دولية إيجابية. وتتنوع الموارد المتاحة عبر مواقع الإنترنت، من مواد أخبار الاتصال والتنمية إلى منهجيات التقييم ومنتديات المناقشة وقائمة بمواعيد الأنشطة المهمة.

ج - مبادرة «وايد»:

أطلقت الوحدة الخاصة للتعاون التقني بين الدول النامية، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبادرة «وايد» (شبكة المعلومات من أجل التنمية)، لتقديم مجموعة جديدة من الخدمات التي تعتمد أساساً على الإنترنت، وتدعيم الاتصالات والترويج لتعاون تقني أكثر فاعلية بين الدول النامية.

د – مبادرة « أكاسيا»:

مبادرة «أكاسيا» هي مجهود دولي لتمكين المجتمعات الإفريقية، التي تقع جنوب الصحراء الكبرى، من الإمكانيات والقدرة على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لتحقيق التنمية الاجتماعية[1] والاقتصادية في بلادهم.

هـ – شبكة العالم الثالث:

هي شبكة دولية من المنظمات والأفراد المهتمين بقضايا تتعلق بالتنمية والعالم الثالث وقضايا الشمال والجنوب؛ تعد البحوث حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتنشر الكتب والمجلات، وتنظم وتشارك في المؤتمرات، وتقدم تكتلاً يمثل مصالح الجنوب ووجهات نظره في المحافل الدولية.

– الشبكات والارتباطات:

(1) يعرف بعض المفكرين الاجتماعيين التنمية الاجتماعية بأنها عملية توافق اجتماعي، ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة، أو أنها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الأفراد.

أ – شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة «ايرين»:

تتسلّم الحكومات والعاملون في المعونات وخبراء الكوارث وأعضاء الحياة العامة، تقارير منتظمة بأشكال متعددة، حول مجموعة كبيرة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تؤثر في الجهود الإنسانية في إفريقيا وآسيا، من خلال خدمة موقع شبكة «ايرين» على الإنترنت.

ب . تطوير اليونسكو للاتصال:

يولي برنامج اليونسكو لتطوير الاتصال أهمية كبرى لتدريب خبراء الاتصال على كافة المستويات، خاصة السيدات، وتدريب المدربين. والبرنامج يساند الإنتاج السمعي البصري، القُطْري والإقليمي، والإنتاج المشترك، ولاسيما الإنتاج الذي يتعامل مع قضايا التنمية الرئيسة.

ج – مجلة اليونسكو «الكوربير»:

توجد نسخة إلكترونية لمجلة اليونسكو الشهرية «الكوربير» على الإنترنت باللغات الإنجليزية والفرنسية والأسبانية، وتقدم مقالات وملفات حول الجوانب المتعددة للمعلومات والاتصال من أجل التنمية[1].

(1) مصدر المعلومات: http://usinfo.state.gov.

خاتمة

ما السبيل إلى تحقيق التنمية؟

سؤال غامض، تحفّ به الكثير من الحسابات والتقديرات غير المعلنة.. نظريات تؤسّس، ووسائل تحشر من أجل إنجاح مشاريع تنموية، ولكن الفقر يزداد ويكتسح مساحات جديدة. فهل هو قصورٌ في الرؤى أم عجزٌ في الوسائل؟

نلحظ أنّ المؤسّسات الدّولية تبذل جهداً منقطع النظير، من أجل نشر الوعي وتحفيز المجتمعات البشرية على خوض غمار تجربة التنمية الذاتية، إلاّ أنّ المعوّقات ما فتئت تتعدّد، من حروب عصابات إلى صدامات مسلّحة بين التيارات والأحزاب السياسية، إلى نزاع عرقي، هذا إلى جانب سوء التصرّف المالي والاختلاسات، التي كثيراً ما طالت الميزانيات الدولية المرصودة لمشاريع التنمية.

إلاّ أنّ السؤال الذي يبقى في حاجة إلى إجابة دقيقة هو:

كيف يمكن الارتقاء بالوضعية الاجتماعية، وتحقيق النجاح لمشاريع تنموية من دون أن نسمح بانتشار الفقر المضاعف؟

مصادر مختصّة في قضايا التنمية:

- Adelman, Carol C., Jeremiah Norris and Jean Weicher. America's Total Economic Engagement With the Developing World: Rethinking the Uses and Nature of Foreign Aid. Hudson Institute White Paper. Washington, DC: Hudson Institute, 28 June 2005. http://www.hudson.org
- Clemens, Michael A., Charles J. Kenny and Todd J. Moss. The Trouble With the MDGs: Confronting Expectations of Aid and Development Success. Working Paper No. 40. Washington, DC: Center for Global Development, May 2004. http://www.cgdev.org
- Copson, Raymond W. Africa: U.S. Foreign Assistance Issues. CRS Order Code IB95052. Washington, DC: Congressional Research Service, 26 July 2005.
- D'Cruz, Celine and David Satterthwaite. Building Homes, Changing Official Approaches: The Work of Urban Poor Organizations and Their Federations and Their Contributions to Meeting the Millennium Development Goals in Urban Areas. Poverty Reduction in Urban Areas Series Working Paper No. 16. London: International Institute for Environment and Development, Human Settlements Programme, May 2005. http://www.iied.org
- Food and Agriculture Organization (FAO) of the United Nations. FAO and the Challenge of the Millennium Development Goals: The Road Ahead. Rome: FAO, 2005. www..fao.org
- Gwatkin, Davidson R. "How Much Would Poor People Gain From Faster Progress Towards the Millennium Development Goals for Health?" The Lancet, vol. 365, no. 9461, 26 February 2005, pp. 813-817.
- International Resources Group (IRG). Agriculture and Natural Resources Management Research Priorities Desktop Review. Washington DC: IRG, 2005. http://www.usaid.gov
- Levine, Ruth et al. Millions Saved: Proven Successes in Global Health. Washington, DC: Center for Global Development, November 2004.
- Nowels, Larry. Millennium Challenge Account: Implementation of a New U.S. Foreign Aid Initiative. CRS Order Code RL32427. Washington, DC: Congressional Research Service, 1 July 2005.
- Radelet, Steven. "Bush and Foreign Aid." Foreign Affairs, vol. 82, no. 5, September/October 2003, pp. 104-117. http://www.cgdev.org
- United Nations Children's Fund (UNICEF). The State of the World's Children 2005: Childhood Under Threat. New York: UNICEF, 2004. http://www.unicef.org
- United Nations Millennium Project. Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals. New York: United Nations Development Programme, 2005. http://www.unmillenniumproject.org
- U.S. Agency for International Development (USAID). Foreign Aid in the National Interest: Promoting Freedom, Security, and Opportunity. Washington, DC: USAID, 2002.
- World Bank. MiniAtlas of Global Development. Washington, DC: World Bank, 2004.
- World Bank. Global Monitoring Report. Washington, DC: World Bank, 2005.
- World Bank. World Development Indicators 2005. Washington, DC: World Bank, 2005. http://www.worldbank.org
- World Bank. The Little Green Data Book 2005. Washington, DC: World Bank, 2005. http://lnweb18.worldbank.org
- World Health Organization (WHO). Health and the Millennium Development Goals. Geneva, Switzerland: WHO, 2005. http://www.who.int